متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق

Requirements for economic reform in Iraq

أ.د. سناء عبد القادر مصطفى الموصلي

الاكاديمية العربية في الدنمارك

التخصص العام والدقيق: الاقتصاد الصناعي

البريد الالكتروني: oriemus@online.no

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢٣/٠١/٣١ تاريخ القبول للنشر:٢٠٢٣/٠٣/١٧

الخلاصة.

يدور الاقتصاد الوطني العراقي منذ العام ٢٠٠٣ في فلك حلقة مفرغة تتسم معالمها في التالي:

١. لم يحدد الدستور العراقي طبيعة النظام الاقتصادي، فقد ورد في المادة ٢٥: «تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته» (الدستور العراقي).

٢. يقوم النظام الاقتصادي-السياسي العراقي، المشوه في الوقت الحاضر، على اساس المحاصصة الطائفية والإثنية السياسية (المحسوبية والمنسوبية). وانطلاقاً من هذا فقد تحولت المؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية الى نظام الطوائف – الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى. وهذا ما أدى الى نخر كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وإصابتها بالشلل نتيجة للفساد الإداري والمالي.

٣. ضعف دور الهيئات الاقتصادية المستقلة مثل ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي باعتباره بنك البنوك في إدارة الاقتصاد الوطني العراقي بسبب تدخل رئيس الوزراء المباشر في عملهما.

٤. غياب التخطيط الاقتصادي العلمي الذي يستند على الخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى بسبب التخبط والفوضى العارمة في إدارة قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى الى ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

٥. ظاهرة غسيل الأموال أو غسل الأموال Money laundering واستثمارها في الدول المجاورة أصبحت مسألة طبيعية في الاقتصاد الوطني العراقي، وما يستغرب له المرء إنه توجد بنوك في دول الجوار تستقبل هذه الأموال برحابة صدر كي تستثمرها دون أن تكلف نفسها بالسؤال كيف خرجت هذه الأموال من العراق بشكل غير رسمي وأصولي!

أما استعمال مصطلح غسل أو غسيل الأموال فهو خطأ شائع بين كثير من الاقتصاديين العراقيين والعرب مثل مصطلح الدخل الوطني (National income) والذي ترجم الى الدخل القومي واستعمل من قبل الكثير من الاقتصاديين في مصر والعراق وبقية الدول العربية في ستينيات القرن الماضي. ومن الأفضل استعمال مصطلح تهريب رؤوس الأموال الى الخارج. فحتى مصطلح غسل رؤوس الأموال هو تعبير مجازي.

٦. عدم السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي بسبب غياب السياسة المالية والنقدية الواضحة المعالم وذات الأهداف المنطلقة في خدمة الاقتصاد الوطني وليس خدمة بنوك القطاع الخاص التي سادها الفساد والرشوة المالية.

٧. عدم وجود شبكة أنظمة لإدارة المعلومات المالية والإدارية الحكومية والتي بواسطتها يتم متابعة تنفيذ الموازنة السنوية العامة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني في البلد.

٨. تعدد اللجان الاقتصادية التابعة للأحزاب السياسية التي تقوم بأخذ المقاولات من الوزارات التابعة لها لتربح منها ومن ثم تقوم بتمويل مالية الحزب التابعة لها. إن ظاهرة تشكيل اللجان الاقتصادية هذه أصبحت موضة في اقتصادنا الوطني!

٩. وجود مجلس نواب لا يملك من الناحية العملية السلطة التشريعية والرقابية بسبب سيطرة رؤساء الكتل السياسية من خارج وداخل البرلمان، ولأن القانون الانتخابي صمم بحيث ينتج ويعيد إنتاج فئات إدارية حاكمة من قادة وأصدقاء وأزلام الكتل السياسية بالإضافة الى المتملقين لهم.

١٠. إن "الهيئات المستقلة" من الناحية العملية هي هيئات تابعة لأحزاب السلطة، إذ تتكون من ممثلي أحزاب المحاصصة الطائفية والإثنية وينفذ رئيسها بما يأمره رئيس حزبه. وهذا ما لاحظناه في جميع الانتخابات "اللاديمقراطية" في العراق منذ العام ٢٠٠٣. وخير مثال على ذلك هو مفوضية الانتخابات المستقلة وهيئة المساءلة والعدالة وشبكة الإعلام التي غالباً ما تقوم بدور وعاظ السلاطين!

The Absract

Since 2003, the Iraqi national economy has been in a vicious circle, characterized by the following:

1. The Iraqi constitution does not specify the nature of the economic system, as it is stated in Article 25: "The state guarantees the reform of the Iraqi economy according to modern economic foundations and in a way that ensures the investment of all its resources, diversification of its sources,

and the encouragement and development of the private sector" (the Iraqi constitution).

2. Iraq's presently distorted socio-political system is based on sectarian and ethno-political quotas (nepotism and attributionism). Accordingly, official institutions and government departments were transformed into the feudal caste-system that prevailed in medieval Europe. This has led to the erosion of all civil, military and security state agencies and their paralysis as a result of administrative and financial corruption.
3. The role of independent economic bodies such as the Financial Supervision Bureau and the Central Bank of Iraq as a bank of banks in managing the Iraqi national economy has weakened due to the direct intervention of the Prime Minister in their work.
4. The absence of scientific economic planning based on long medium and short-term plans due to confusion and chaos in the management of sectors of the national economy, which led to the weak contribution of these sectors to the GDP.
5. The phenomenon of money laundering and investment in neighboring countries has become a normal issue in the Iraqi national economy, and what surprises one is that there are banks in neighboring countries that receive these funds with openness in order to invest them without bothering to ask how these funds came out of Iraq informally and fundamentally!
6. The lack of control over the exchange rate of the Iraqi dinar due to the absence of a clearly defined fiscal and monetary policy with objectives in the service of the national economy and not the service of private sector banks, which were dominated by corruption and financial bribery.
7. The absence of a network of systems for managing government financial and administrative information, through which the implementation of the

general annual budget for all sectors of the national economy in the country is monitored.

8. There are many economic committees of political parties that take companies from their ministries to profit from them and then finance their party finances. The phenomenon of forming economic committees has become a fashion in our national economy!
9. The existence of a parliament does not have legislative and oversight power in practice because of the control of the heads of political blocs from outside and inside parliament, and because the electoral law was designed to produce and reproduce ruling administrative categories of leaders, friends and cronies of political blocs in addition to their sycophants.
10. In practice, "independent bodies" are subordinate to the parties in power, as they are composed of representatives of sectarian and ethnic quota parties, and their president carries out what the head of his party orders. This is what we have observed in all the "undemocratic" elections in Iraq since 2003. A good example of this is the Independent Electoral Commission, the Accountability and Justice Commission and the media network that often acts as preachers of the sultans!

المقدمة:

حداثة الموضوع.

أنا من الأوائل اللذين كتبوا عن موضوع الاصلاح الاقتصادي في اطروحتي للدكتوراه باللغة الروسية الموسومة " Промышленность Растительных Масел Ирака и Экономичех Проблеми её Развия. (المشاكل الاقتصادية لتطوير صناعة الزيوت النباتية في العراق صفحات ١٤-١٥) (١٩٨١-معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم الأوكرانية - الاتحاد السوفيتي)[١]." وتغيرت استراتيجية التطور الاقتصادي للبلد الذي أصبح فيها رفض طريق التطور الرأسمالي وادخال الاصلاح الاقتصادي الذي هو محور ارتكاز في عملية بناء الاقتصاد الوطني وإعطاء قطاع الدولة دوراً مهماً".

[١] انظر اطروحتنا للدكتوراه باللغة الروسية الموسومة " Промышленность Растительных Масел Ирака и Экономичех Проблеми её Развия. (المشاكل الاقتصادية لتطوير صناعة الزيوت النباتية في العراق صفحات ١٤-١٥) -(معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم الأوكرانية - الاتحاد السوفيتي، ١٩٨١).

وكذلك :" ملخص اطروحة الدكتوراه الذي ترجمته من اللغة الروسية الى اللغة العربية المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٠٨. " يعار اهتمام خاص من قبل المهتمين بالاقتصاد العراقي لتصفية تراكيب الاقتصاد الوطني المتخلفة. ويبرز برنامج كبير فيه إقامة صناعة ثقيلة وبناء المكائن. وتتخذ اجراءات لتطور سريع في فروع صناعية أخرى وفي مقدمتها الصناعات الغذائية الذي يحتل المكان الرئيس في تركيبها إنتاج الزيوت النباتية، إذ تلعب منتجات هذا الفرع الصناعي دورا مهما في توفير المنتجات الغذائية للسكان. كما أن استمرار تطورها يلبي المصلحة الاقتصادية للبلد" [١].

وبالإضافة الى مقالة عن الاصلاح الاقتصادي في العراق بعنوان : إلى أين يتجه الاقتصاد الوطني العراقي والتي نشرت في شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧.

يشكل الاصلاح الاقتصادي ركناً اساسياً في تطور وتنمية أية دولة في العالم، ولذلك فإن "الإصلاح الاقتصادي هو مجموع الاجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والبنيوية للاقتصاد الوطني. وبنتيجة ذلك يتم الانتقال إلى نظام منفتح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية. من بين الإجراءات الفعالة في مجال الإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية. ومما يعنيه ذلك مواكبة مؤشرات العرض والطلب بشكل فعال وإيجابي على المنتجين والمستهلكين"[٢] .

كما يعني الإصلاح الاقتصادي "تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على ضغوط التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى سيادة نظام السوق وتحسين وضع ميزان المدفوعات " [٣] .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة العراق على تنفيذ كافة **متطلبات الاصلاح الاقتصادي** من أجل تنفيذ تنمية اقتصادية تشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي بما فيها الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف على عملته الوطنية.

أهداف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه العراق في **الاصلاح الاقتصادي** من حيث:

---

[١] ملخص اطروحة الدكتوراه الذي ترجمته من اللغة الروسية الى اللغة العربية المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٠٨.

[2] Made for minds, DW.

[٣] سوسن جبار عودة، الإصلاح الاقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، فرع المنطقة الغربية بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة. ٢٠١٣/١١/٧.

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام **الاصلاح الاقتصادي** وتطور العراق، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها وتطوير الاستثمار في صندوق السيادة العراقي.

وتهدف هذه الدراسة ايضاً الى:

١. بيان وتحليل نتائج الاصلاح النقدي في برنامج الاصلاح الاقتصادي وتأثيره على سعر صرف الدينار العراقي مع اظهار مدى استقرار السياسة النقدية وتأثيرها على سعر الصرف.
٢. دراسة وتحليل الازمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني العراقي مع وضع خطوات لعدم تكرارها
٣. دراسة تأثير اتباع سياسة نقدية لتثبيت التضخم عند مستوى معين على سعر الصرف.
٤. تقييم سياسات سعر الصرف التي اتبعتها الدولة ومدى فاعليتها في الاقتصاد الوطني من حيث تحقيق اهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي ودعم سعر صرف الدينار العراقي.

مشكلة البحث:

ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه **الاصلاح الاقتصادي في العراق ؟**

في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة للإجابة على الأسئلة أعلاه ومن ثم الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي ستواجه العراق مستقبليا في **الاصلاح الاقتصادي.**

فرضيات البحث: والفرضية الأساسية للبحث هي وجود مؤسسات اقتصادية ومالية في العراق هدفها عند الضرورة تنفيذ كافة **متطلبات الاصلاح الاقتصادي بما فيها تغيير سعر صرف** الدينار **العراقي** حتى تتحقق رفاهية المواطن العراقي.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة العراق وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم تنفيذ كافة **متطلبات الاصلاح الاقتصادي.**

منهج البحث: ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. وحتى تساعد **متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق** في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتحقق الأهداف المرجوة منها، فإننا نحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبنِّي السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: اصلاح اقتصادي، سعر الصرف وسعر الفائدة، صندوق النفط السيادي، التضخم. الاختلالات الهيكلية والبنيوية للاقتصاد الوطني

المبحث الأول: توصيف الأزمة الاقتصادية في العراق

ومن تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجدول رقم ١ يمكن القول: أن أزمة اقتصادية في ظل هذه المؤشرات توجد في العراق . فمن معدل سلبي لنمو الناتج المحلي الاجمالي(-١٥,٧٪) الى معدل بطالة وصل الى ١٤,٢٪ ومعدل تضخم ٤,٥٠٪ ونسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (-١٠,٨٪) ونسبة الميزانيات الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-١٢,٨) وهذه البيانات تعكس كارثة حقيقة تطور الاقتصاد الوطني العراقي السلبي كما تعكسه بيانات جدول رقم (١).

جدول رقم ١ : المؤشرات الاقتصادية في العراق %

السنة والشهر	الأخير	السابق	البيان
ديسمبر-٢٢	١٤٥٩	١٤٥٨	العملة
ديسمبر-٢١	٥,٩٠٪	-١٥,٧٠٪	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي
ديسمبر-٢١	١٤,٢٠٪	١٣,٧٤٪	معدل البطالة
أكتوبر-٢٢	٤,٥٠٪	٥,٣٠٪	معدل التضخم
سبتمبر-٢٢	٤٪	٤٪	سعر الفائدة
يونيو-٢٢	١٨٨٣مليون $	٠١٤٤٣٣ مليون$	الميزان التجاري
يونيو-٢٢	١٥٦١٠ مليون $	٩١٦٤ مليون $	الحساب الجاري
ديسمبر-٢١	٧,٨٠٪	-١٠,٨٠٪	الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي
ديسمبر-٢١	٥٩,٣٠٪	٨٤,٢٠٪	الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي
ديسمبر-٢١	-٠,٨٠٪	-١٢,٨٠٪	الميزانيات الحكومية
ديسمبر-٢١	١٥٪	٣٥٪	معدل ضرائب الشركات
ديسمبر-٢٢	١٥٪	١٥٪	معدل ضريبة الدخل الشخصي

المصدر: العراق ـ المؤشرات الاقتصادية:

National Statistics

World Bank

وكما هو واضح من الجدول رقم ١ أن التضخم بلغ ٤,٥ % وهذا حدث نتيجة الأسباب التالية: الاستيراد وارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملة المحلية. وهذا الذي أكدت عليه وزارة التخطيط العراقية وكذلك الجهاز المركزي للإحصاء اللذين قد أعلنا عن ذلك على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي بأن ارتفاع التضخم السنوي في العراق يرجع الى أسباب خارجية وداخلية. وأضاف الهنداوي ان "مؤشرات التضخم في العراق كمنظومة اقتصادية جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية وخصوصا ان الكثير من المواد سواء أكانت انشائية او استهلاكية مستوردة، وبالنتيجة شهدت ارتفاعا بالأسعار بمعدلاتها العامة وخاصة الغذائية المستوردة". وكذلك "كثرة الطلب الاستهلاكي على مختلف المواد الاستهلاكية والانشائية ووجود كتلة نقدية كبيرة تتحرك داخل السوق العراقية يضاف الى ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الدينار بالأساس ، اسهمت جميعها الى ارتفاع نسب التضخم" [١].

من تحليل بيانات **الرسم التوضيحي رقم ١ التي توضح نسب ايرادات بيع النفط العراقي والاجور والرواتب التقاعدية والميزان المالي والايرادات غير النفطية والنفقات الأخرى وسعر برميل النفط الواحد من الانتاج المحلي الاجمالي**[٢] نجد أن حصة الاسد تعود الى الأجور والرواتب التقاعدية والنفقات الأخرى اللتين يشكلان نصف الموارد من بيع النفط العراقي وهذا هو السبب الرئيس في اختلال نمو وتطور الاقتصاد الوطني العراقي والذي يجب أن يبدأ به الاصلاح الاقتصادي في العراق.

رسم توضيحي رقم ١ يعكس نسب ايرادات بيع النفط العراقي والاجور والرواتب التقاعدية والميزان المالي والايرادات غير النفطية والنفقات الأخرى وسعر برميل النفط الواحد من الانتاج المحلي الاجمالي

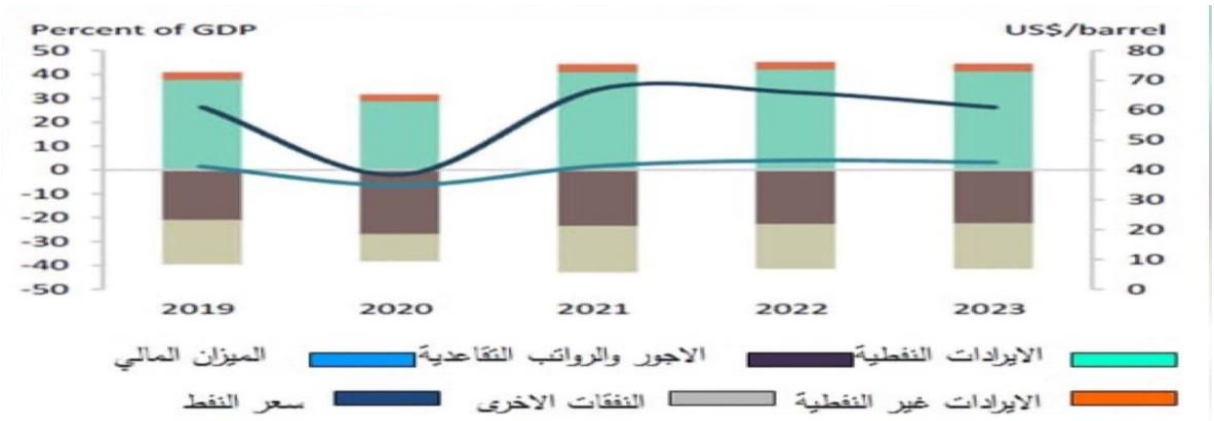

[١] وزارة التخطيط العراقية، "تجربة الصندوق الاجتماعي"، ٢٠٢١

[2] Attaqa.net

المبحث الثاني: انشاء صندوق سيادي لاستثمار عوائد بيع النفط العراقي

أنشيء اول صندوق سيادي في العالم في دولة الكويت في العام ١٩٥٣ . ومن ثم انتشرت هذه الصناديق حتى اصبح عددها أكثر من ١٠٠ صندوق استثمار في العالم . وهناك معهد اسمه معهد الصناديق السيادية Sovereign Wealth Fund Institute - SWFI الذي مقره في الولايات المتحدة الامريكية يتخصص في دراسة كل استثمارات وحركات الصناديق السيادية في العالم. وتوجد لدينا تجربة مملكة النرويج ، البلد الذي أقيم فيه منذ العام ١٩٨٧ . تجربة غنية من الضروري التطرق اليها ولو بإيجاز.

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي بلغ رأسماله حتى حزيران العام ٢٠١٩ أكثر من ١,٤ تريليون دولار[١]. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة. تأسس صندوق النفط الحكومي في العام ١٩٩٠ ولكن أعيدت تسميته في العام ٢٠٠٥ إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم .

أن الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير. وبهذه الطريقة ، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون [٢].

وصندوق الثروة السيادي هو صندوق استثمار مملوك للدولة يتألف من الأموال التي تولدها الحكومة، التي غالبًا ما يتم اشتقاقها من فائض احتياطيات الدولة، حيث توفر الصناديق السيادية منفعة لاقتصاد الدولة ومواطنيها.

قال نائب محافظ البنك المركزي، عمار خلف، في تصريح تابعته "العين الإخبارية"، "ندعو إلى ضرورة إنشاء صندوق سيادي للاستفادة من الوفرة المالية للدولة." وأضاف خلف أن "قرار إنشاء صندوق يبقى تابع للحكومة العراقية ووزارة المالية بالأساس"، مشيرا إلى أنه "بالإمكان أن يساهم البنك المركزي في إدارة هذا الصندوق" [٣].

---

[١] . www. Norges Bank, Investment Managemet.no. Oslo,

[٢] انظر بحثنا: تجربة مملكة النرويج في الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف وإمكانية استفادة العراق منها. جامعة التنمية البشرية، مديرية ضمان الجودة. السليمانية -العراق. المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر يومي ١١-١٢ حزيران ٢٠٢٢.

[٣] العين الإخبارية -ليث الكاتب. ١٢/٧/٢٠٢٢

وظهرت فكرة تأسيس صندوق السيادة في العراق في أغسطس/آب ٢٠٢١، على وقع انقضاء أزمة مالية عاشتها البلاد دفع بالحكومة إلى الاقتراض ولأكثر من مرة لتأمين النفقات التشغيلية بما فيها رواتب الموظفين، وثارت حالة من الجدل في الأوساط العراقية بسبب الفكرة التي مر على ظهورها ١٠ أشهر.

وأكثر ما يحتاج اليه العراق في الوقت الحاضر هو تأسيس مثل هذه الصندوق الذي سوف يساهم في استثمار مداخيل بيع النفط العراقي في مشاريع اقتصادية تغذي أرباحها صندوق سيادي للأجيال القادمة من الشعب العراقي.

والجدول التالي يحتوي على معلومات عن أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم [١].

جدول رقم ٢: معلومات عن أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم

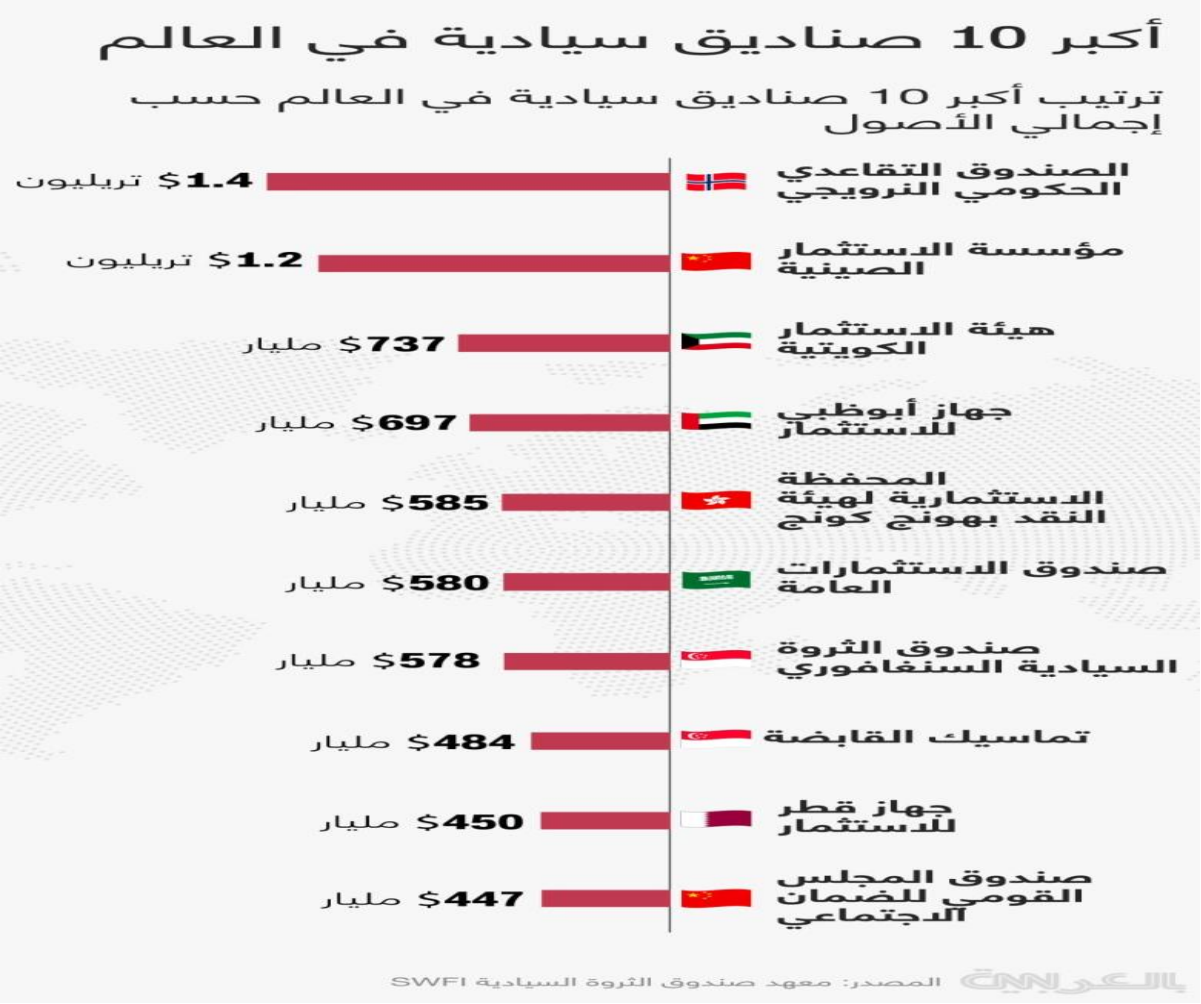

[١] المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية :SWFI. CNNبالعربية

وكما تبين معلومات الجدول فقد حاز الصندوق السيادي لـ"هيئة الاستثمار الكويتية" على المركز الأول بين الصناديق السيادية العربية، والثالث عالميا، تلاه هيئة جهاز أبو ظبي للاستثمار، ثم صندوق الاستثمارات السعودي في المركز الثالث عربيًا، وفقًا لبيانات معهدSWFI ، الذي يرصد تطور قيمة أصول الصناديق السيادية حول العالم. وتصدر الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي المركز الأول عالميًا بقيمة ١,٤ تريليون دولار، وجاءت مؤسسة الاستثمار الصينية في المركز الثاني بقيمة ١,٢ تريليون دولار.

واستنادا الى بيانات الرسم التوضيحي رقم ٢ الذي يبين قيمة صادرات النفط العراقي في العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ يمكننا أن نؤسس صندوق سيادي للعراق للأجيال القادمة وعدم تبذير وانفاق هذه الاموال الضخمة في مشاريع استهلاكية غير انتاجية ولا يستفاد منها الشعب العراقي. فقد ارتفعت اجمالي الايرادات في أول تسعة أشهر من العام ٢٠٢١ من ٥٢,٩٨ مليار دولار أمريكي الى ٩٠,٣١ مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ٧٠,٥٠ %[1]. وهنا نقترح التالي: فرض **ادخار اجباري بحدود ٢٠٪ على رواتب الموظفين اللذين يستلمون ٢-٥ ملايين دينار عراقي وعلى ألا يتجاوز أعلى راتب في الدولة العراقية عن خمسة ملايين دينار عراقي مع الغاء جميع الامتيازات والمخصصات المالية العالية لأعضاء مجلس النواب والوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وأصحاب الدرجات الخاصة مع مكاتب رئاسة الوزراء ومكاتب رئاسة الجمهورية مع استثناء فئات الموظفين الصغار والمعلمين والمدرسين والعاملين في قطاع الرعاية والخدمات الصحية.**

رسم توضيحي رقم ٢ ـ ايرادات صادرات النفط العراقي للسنتين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

[1] Attaqa.net

المبحث الثالث: ادخال نظام الحكومة الالكترونية في جميع مجالات ادارة الاقتصاد الوطني

ويعتبر ادخال نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة. وكذلك بيان تأثير تطور الأعمال الالكترونية في إدارة المشاريع الإنتاجية من وجهة نظر علمية مبنية على استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في إدارة الإنتاج المادي التقني.

كما تعتبر زيادة إنتاجية العمل خير مؤشر لما يلحق بالمنشآت الاقتصادية من تطوير علمي وتقني وإداري، ينعكس على قدرة العنصر البشري. ومن المتفق عليه أن تحسين الإنتاجية أو زيادتها لا تحدث بشكل عفوي أو تلقائي، وإنما تأتي هذه الزيادة نتيجة لأخذ المنشأة بأسلوب التخطيط العلمي الجيد، وزيادة استخدام الموارد والطاقات البشرية والمادية المتاحة، إضافة إلى الاستفادة الكاملة من منجزات العلوم والتطور الفني والتكنولوجي. وهذا لا يتم إلا باستخدام أعمال تكنولوجية حديثة.

وتتفق الدراسات العلمية الاقتصادية على أن فعالية الأعمال الالكترونية في المشاريع الانتاجية وعلاقتها بالإنسان تبنى على أساس ماهية وضرورة الأعمال الالكترونية لإدارة المشاريع الاقتصادية مهما كان نوعها، صناعي او زراعي او تجاري.. الخ. أن المفاهيم المتعلقة بمكان المشروع الانتاجي ومدى استخدامه للأعمال الإلكترونية في رفع فاعلية ادارة المشاريع الانتاجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاجية هذه الأعمال ومدى امكانية رفع وتيرتها ونوعيتها من حيث ادخال آخر تطورات علوم الإلكترونيات الحديثة التي باتت تتطور بسرعة فائقة. فنحن نعيش الآن في عصر يتصف بسرعة التطور التكنولوجي والإلكتروني الذي بات احدى سمات المجتمعات المتقدمة. أن العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة صناعياً والنامية بشكل مطرد مرتبطة بالمكان والمفاهيم التكنولوجية الالكترونية المتولدة في هذه المجتمعات. فقد طرأت تحولات كبيرة فيها بسبب تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد على الحاسوب والأجهزة الالكترونية القادرة على تحقيق الاتصال المباشر والآلي فيما بينها بغض النظر عن تباعد المسافات بينها. وهذا كله بفضل شبكات الانترنيت الدولية Internet. وكما يؤكد أدريان بالمر في كتابه مبادئ تسويق الخدمات (مبادئ تسويق الخدمات، أدريان بالمر، ترجمة بهاء شاهين وآخرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩) بأن شبكة الانترنيت تعد أهم تطور حدث في العشرة سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق برفع انتاجية الخدمات [١].

[١] مبادئ تسويق الخدمات، أدريان بالمر، ترجمة بهاء شاهين وآخرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩

أصبحت المعلومات والبيانات الاحصائية موردا هاماً من الموارد الأساسية للنظم الاقتصادية وللمؤسسات بصوره خاصة. فلكي تحافظ المؤسسات على البقاء و الاستمرار يلزم لها أن تجمع وتعالج وتخزن كل ما تستطيع الحصول عليه من هذه المعلومات والبيانات التي تخدم أنشطتها، ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظم تعمل على جمع ومعالجة وتخزين ونشر هذه المعلومات من خلال نظم معلومات فاعله ورشيدة سواء على مستوى الاقتصاد الوطني ككل بحيث تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وأنظمة المعلومات الديموغرافية والبيئية التي يعتمد عليها في الخطط التنموية للبلدان. وهذا يشمل نظم معلومات المشاريع الانتاجية الصناعية والزراعية والتجارية التسويقية والترويجية منها والخدمية التي تشمل خدمات النقل المادي الذي يتعلق بقطاعات الانتاج المادي، وغير المادي الذي يتعلق بإنتاج قطاعات الانتاج غير المادي ونظم المعلومات الادارية والمحاسبية والتنظيمية وكذلك التعليمية الجامعية والتربوية والقائمة تطول. كل هذا من أجل العمل على توفير المعلومات لصناع القرار في الدولة أو في كافة مؤسسات القطاعين العام والخاص عند الحاجة وبالسرعة الممكنة والكمية والدقة و الشكل المطلوب لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل مختلف الظروف سوءا المخاطرة أو التأكد لكي تحقق أقصى فاعلية لأهداف المؤسسة الانتاجية والخدمية. وتعتمد القرارات الصحيحة على الدقة في تحليل المعطيات باستخدام تقنيات متطورة واساليب علمية حديثة في التحليل الجزئي والكمي والبحث عن حلول صائبة. وهذا ما تقدمه أنظمة المعلومات الالكترونية وتقنياتها، وبهذا تكون النتيجة زيادة في قدرة المشاريع الانتاجية على مواجهة التغيرات سواء الداخلية أو الخارجية. وكان لعملية التحول هذه أثارا كبيرة على المستوى التقني و الإداري والتنظيمي داخل المشاريع. ومع كل هذا لا يزال هناك رفض للاستفادة من هذه الموارد التقنية، فهدف نظم المعلومات هو المساهمة في إدارة المؤسسات الانتاجية بصورة فاعلة ورشيدة بالإضافة الى ترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسات وزيادة إمكانياتها وقدراتها في التعامل مع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها وتنظيمها في ملفات قواعد البيانات والمعطيات الانتاجية. وكذلك زيادة فعالية الاتصال والتنسيق بين الوحدات التنظيمية في مؤسسات الدولة المختلفة هذا بالإضافة الى زيادة سرعة ودقة وسرية تبادل المعلومات بين تلك الوحدات.

ويهدف نظام الحكومة الالكترونية إلى:

١. التقليل من كلفة الإجراءات الإدارية وما يمت إليها من أعمال تتعلق بالمنشأة الاقتصادية.
٢. رفع كفاءة الأعمال الإدارية من خلال تعاملها المباشر مع المواطنين والمنشئات الاقتصادية.

٣. استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.

٤. إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام الأرشفة الإلكترونية بسبب ما يتوخى من الدقة والسهولة في التعامل مع الوثائق الإدارية والإنتاجية من حيث تصحيح الأخطاء التي تحصل إثناء العمل، هذا علاوة على إرسالها لأكثر من جهة في وقت قصير وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة والاستفادة منها في أي زمن.

٥. التقليل من البيروقراطية في العمل الإداري، وهذا سوف يساعد على تقسيم العمل وزيادة التخصص والاقتصاد في الوقت والجهد المبذول على العمليات الانتاجية والخدمية.

٦. الغاء عنصر المكان في العملية الانتاجية، وذلك لأن الادارة الالكترونية تساعد في انجاز معظم الأعمال المتعلقة بتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وارسال الأوامر الادارية والارشادات وتنظيم واقامة الندوات والمؤتمرات بمختلف أنواعها من خلال استخدام آخر التطورات العلمية في مجال شبكة "الفيديو كونفرنس".

٧. لا تؤثر على انجاز الأعمال الادارية الالكترونية فصول السنة المختلفة من صيف وشتاء وربيع وخريف أو التمتع بالإجازات والعطل والأعياد الرسمية وغير الرسمية.

٨. الغاء عامل الزمن الذي تلعب فيه فصول السنة دوراً مهماً وكذلك العطل والاجازات التي تحد من انجاز المعاملات الادارية. ولا يمكننا من إتمام جودة الأعمال الإلكترونية ما لم ننظر إلى البيئة الإلكترونية التي تحيط بنا.

ومن الدول العربية الرائدة في نظام الحكومة الالكترونية هي المملكة العربية السعودية (١٩٧٩) ودولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٨) والاردن (٢٠٠٨).

المبحث الرابع: واقع الحكومة الالكترونية في العراق

وتأتي أهمية هذا المبحث في أنه إضافة علمية لقطاع الإدارة الحكومية في العراق، لتنمية وعي العاملين في المؤسسات الحكومية بالدور الذي تقوم به نظم المعلومات في هذه المؤسسات من نشاطات تشمل الجمع والتخزين والمعالجة والبث للمعلومات الالكترونية وكذلك الاتصال والتنسيق بين مختلف النشاطات في المؤسسات الانتاجية والخدمية، وكذلك دورها في دعم عملية اتخاذ القرار في هذه المؤسسات كما تأتي أهمية الموضوع من الاعتبارات التالية:

أ. عدم استغلال التقنيات والتجهيزات في المؤسسات الحكومية العراقية الاستغلال الأمثل المطلوب.

ب. جمود الهياكل التنظيمية وعدم مواكبتها للتغيرات والتقدم في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات وتقنياتها العالية.

ج. تلاقي أنظمة المعلومات معارضة من قبل القادة الإداريين ذوي الخبرات السابقة لعدم تقبلهم لهذه التغييرات الجذرية نظرا لعدم وجود ثقافة معلوماتية لديهم.

د. تسارع التطورات في مجال أنظمة المعلومات الالكترونية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي.

وتعتبر ادارة المشاريع الانتاجية بواسطة استخدام مختلف الأعمال الالكترونية جوهر أي نشاط انتاجي عبر شبكة الانترنيت. فالتعامل مع المنتوج بصورة الكترونية في إطار ومحتوى إستراتيجية الأعمال الالكترونية يؤدي الى أن تصبح الكثير من القضايا التي تخص المنتج مختلفة. أذ أن التعامل بشراء وبيع التصانيف المختلفة من المنتجات عبر شبكة الانترنيت يؤثر على كثير من الأسس والمفاهيم الكلاسيكية في عالم ادارة المشاريع الانتاجية [١].

أولاً: مؤشر الخدمة عبر الانترنيت

بلغت قيمة هذا المؤشر في العراق ٠,٣١٩٤ وهذا ما يعني ان الخدمة عبر الانترنيت لم ترتقي إلى مستوى الطموح كونها لم تتجاوز مستوى المتوسط.

وتجّدر الإشارة إلى إن ثمانية عشر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس لديهم حضور عبر الانترنيت في العام ٢٠٠٣ والعراق أحد هذه الدول، حسب تقرير الحكومة الالكترونية لسنة ٢٠٠٣ في ص٤٠، ولذا يمكن اعتبار هذه النتيجة تحسناً جيداً ولكن في نفس الوقت لا تعتبر جيدة عند مقارنتها بالتقدم الكبير في العالم بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً: مؤشر البنية التحتية للاتصالات

بلغت قيمة هذا المؤشر في العراق ٠,١٨٤٠ وهذه قيمة منخفضة جداً حيث تقع في أدنى مستوى من المستويات المؤشر.

١. اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ ساكن.

لا يتجاوز اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ ساكن في العراق ٦ اشتراكات وبالتحديد ٥,٤٦ وهذه نسبة متواضعة جداً. ويعزى هذا الانخفاض إلى دخول الهاتف النقال الى العراق بعد ٢٠٠٣.

---

[١] انظر بحثنا: دور الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في رفع فاعلية إدارة المشاريع الإنتاجية (مع التركيز على تجربة الأردن). الحوار المتمدن ٢٠١٣/٨/١١. وكذلك:

"The Influence of e-business development in productive project management, Case study: The Hashemite Kingdom of Jordan" Zarqa University, Faculty of Economics and administrative sciences, The Ninth International Conference, 24-24 April 2013 (17 pp.)

٢. اشتراكات الهاتف النقال – الخلوي لكل ١٠٠ ساكن.

بلغ عدد اشتراكات الهاتف النقال – الخلوي ٨١,١٩ لكل ١٠٠ ساكن، وهذا مؤشر جيد.

٣. النسبة المئوية لاستخدام الأفراد للأنترنيت.

للأسف لا يزال استخدام الانترنيت في العراق متواضعاً حيث لم تتجاوز ٢٢,٥ % وهذا ما يؤثر على مؤشر الحكومة الالكترونية بشكل كبير.

٤. اشتراكات النطاق الثابت(السلكي) لكل ١٠٠ ساكن.

كنتيجة لدخول الهاتف النقال انخفض الطلب على اشتراكات النطاق الثابت (السلكي) بحيث أصبحت لا تشكل سوى ٠,٠١ من كل ١٠٠ ساكن.

٥. اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل ١٠٠ ساكن.

بلغ عدد اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي ١٦,٢٤ لكل ١٠٠ ساكن، وهذا عدد منخفض، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض لأسباب عديدة من بينها عدم تغذية جميع المناطق بشبكات الاشتراك أو انخفاض مستوى الدخول أو لعدم الرغبة بالاشتراك أو غيرها.

ثالثاً: مؤشر رأس المال البشري

هذا المؤشر أفضل من سابقيه كون قيمته شكلت ٠,٥٠٩٤ والتي تجاوز بها المستوى الأول والمستوى الثاني وهو الآن في بداية المستوى الثالث من مستويات المؤشر [١] .

أطلقت الحكومة العراقية بوابة إلكترونية لتوفير الخدمات للمواطنين عبر شبكة الإنترنت وتسمى رسميا بوابة أور الالكترونية للخدمات الحكومية . وفي بيان لمجلس الوزراء جاء فيه " أن بوابة أور ستتيح وصول المواطنين إلى الخدمات الإلكترونية التي تُقدمها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، عبر النافذة الواحدة. وهي أحد العناصر الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية" . كما أن: البوابة تعمل ضمن بيئة مركز البيانات الوطني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الذي تَشكّل حديثاً، ويُعدُّ التجربة الأولى من نوعها في العراق، الطامحة إلى بلوغ إدارة الكترونية شاملة.

وتوفر بوابة "أور" في الوقت الحالي ٦٣ خدمة متنوعة منها (التعليم، الصحة والبيئة، الكهرباء والماء والخدمات المحلية، المال والضرائب، العدل والقانون والتظلمات، الاعمال والعاملين لحسابهم الخاص، الولادات والوفيات والزواج، خدمات التقاعد، النقل والبنية التحتية، الجنسية والتأشيرات وجوازات السفر، العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات..) وغيرها. وعنون البوابة الإلكترونية للحكومة العراقية هو: https://ur.gov.iq . كما وخَصّصت دائرة مركز البيانات الوطني، رقم الهاتف (٥٥٩٩) لتقديم

[١] حامد عبد الحسين الجبوري، واقع الحكومة الالكترونية في العراق. ٢٠١٩/٣/١٧.

الخدمات الإرشادية إلى المواطنين، للاستعلام عن الخدمات المتاحة عبر البوابة الإلكترونية للحكومة العراقية على الإنترنت [١].

المبحث الخامس ـ دور البنك المركزي العراقي في تطوير وادارة الاقتصاد الوطني العراقي

يلعب الجهاز المصرفي العراقي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية باعتباره الأداة المنفذة للسياسة النقدية التي يخططها ويشرف على تنفيذها البنك المركزي العراقي والذي يشكل العجلة الأساسية في تمويل وإدارة عملية التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار العراقي والعربي والأجنبي. وبالرغم مما أشارت إليه الدراسات والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية والبنك المركزي العراقي بأن القطاع المصرفي العراقي بسبب التحديات التي يواجها لم يساهم المساهمة المطلوبة في التنمية الاقتصادية خلال السنوات الماضية. كما أكدت جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أن ارتباك الرؤية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وعدم وضوح المنهج الاقتصادي للبناء الجديد للاقتصاد ساهم مساهمة واضحة في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول إلى الأهداف المركزية المحددة، إضافة إلى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية، مما أدّى إلى اضطراب في التطبيق [٢]. وهذا الذي نلاحظه في العشرة سنوات الأخيرة وبالتحديد منذ العام ٢٠١٢ وخصوصا بعد استقالة الدكتور المرحوم سنان الشبيبي من إدارة البنك المركزي العراقي بسبب رفضه اقراض الحكومة العراقية خمسة مليارات دولار أمريكي من احتياطي البنك المركزي ملتزما بقانون البنك المركزي الذي يحظر الإقراض الا في حالة الطوارئ القصوى بأنه في الفترة الزمنية الموضوعة البحث ضعف عمل البنك المركزي العراقي الذي من المفروض أن يكون كما تقول المقولة الاقتصادية بأن البنك المركزي هو بنك البنوك.

ومن مهام البنك المركزي العراقي :

١ـ رقابته على الجهاز النقدي والصيرفي في البلاد وأثره في ذلك .

٢ـ تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين .

٣ـ يقوم بعمليات الصيرفة المركزية تحت ظروف اقتصادية ومالية معينة .

٤ـ معالجة التضخم النقدي من خلال :ـ

أ ـ رفع سعر صرف الدينار العراقي .

---

[١] جريدة الأمة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥.

[٢] سمير النصيري. اتحاد المصارف العربية. البنك المركزي العراقي: سياسة نقدية تدعم التنمية الشاملة. الدراسات والأبحاث والتقارير. العدد ٤٣٥.

ب ـ رفع أسعار الفوائد التي يدفعها الى المصارف على ايداعها وكذلك تلك التي يتقاضاها على انكشاف ارصدة تلك المصارف لديه والتسهيلات والقروض التي يقدمها لها .

وكذلك لا توجد الرقابة الكافية من قبل البنك المركزي على :

- عمليات تحويل العملة الصعبة وتهريب الأموال الى خارج العراق التي تقوم بها شركات الاستيراد والتصدير والبنوك التابعة الى القطاع الخاص والأحزاب السياسية
- كبح جماح التضخم من خلال تثبيت نسبة تضخم لا تتجاوز سنويا ٢,٥٪ كما هو الحال في الدول المتقدمة مثل مملكة النرويج والتحكم في سعر الفائدة حتى تتلاءم وتحقق المرجو من الأهداف التي ترسمها وتحددها متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادي
- نافذة بيع العملات الصعبة في البنك المركزي العراقي.

ومن الضروري القيام بالتالي:

- اتخاذ قرار من قبل البنك المركزي العراقي بأن لا يزيد معدل التضخم في العراق عن ٢,٥ % سنويا
- تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي
- تأسيس مديرية للتحويل الخارجي من أجل السيطرة على تهريب العملة الصعبة الى الخارج.

ومن الضروري أن نلقي نظرة على الخلفية التاريخية لمشكلة مزاد العملة، هذه المشكلة التي باتت تؤرق مضاجع العراقيين اذا صح التعبير والاقتصاد الوطني العراقي على حد سواء.

١. الخلفية التاريخية لمشكلة مزاد العملة

ولازال ملف الفساد في مزاد العملة يلقي بظلاله على المشهد الاقتصادي والسياسي ايضا لارتباط المصارف التي تستحوذ على المزاد، بجهات سياسية تمول من خلاله احزابها وتعود عليها بالربح المالي الوفير على حساب اقتصاد البلد طالما أن قانون البنك المركزي العراقي -الذي صدر اثناء وجود بول بريمر في دفة الحكم- رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ يسمح بالبيع للعملة الصعبة لكل من طلبها دون قيود وشروط. ويعد مزاد العملة شكلاً جديداً من أشكال الفساد الاقتصادي المرتبط بعملية غسيل الأموال في البلاد وخروج العملة الصعبة من العراق [١].

في تصريح لعضو اللجنة البرلمانية المعنية بمتابعة تنفيذ الموازنة عبد الهادي السعداوي في الثامن من شهر تموز العام ٢٠١٩ حيث قال بأن مزاد العملة خارج سيطرة البنك المركزي الذي يبيع من ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون دولار يومياً. وأضاف السعداوي أن "هناك مشاكل ومخالفات سجلت على بيع العملة من قبل

[١] انظر مقالتنا: سناء عبد القادر مصطفى . مزاد العملة أحد أسباب انتفاضة تشرين. ٢٠١٩/١٢/٢٢ . صحيفة الزمان العراقية. وكذلك موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٥ و ٢٠١٩/١٢/١٧.

البنك المركزي وكذلك سعر صرف العملة الذي غالبا ما يكون متحركا وغير ثابت في اغلب الأحيان"، لافتا إلى ان "أي مرشح لمنصب المحافظ عليه الجلوس مع المالية النيابية لمناقشة هذين الأمرين"[١].

نشرت في العام ٢٠١٨ وثيقة تشير الى مخالفة صريحة وعملية فساد في مبيعات العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي في مزاد بيع العملة الأجنبية في العام ٢٠١٥ بموجب كتاب صادر من رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب آنذاك أحمد الجلبي، يخاطب فيه رئيس المحكمة الاتحادية، داعيا القضاء الى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على احتياطات العراق من العملة الصعبة. وجاء في الكتاب ان جدول تحليل مبيعات العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي في مزاد بيع العملة الاجنبية ليوم ٢٠١٥/ ٥ / ٣١ والذي بلغ "٣٩٣,١٠٤,٣٣٢" دولار، يعد مخالفة صريحة للمادة "٥٠" من قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة في العام ٢٠١٥ والتي حددت مبيعات البنك المركزي العراقي بخمسة وسبعين مليون دولار يومياً في حين بلغت المبيعات لهذا اليوم حوالي خمسة اضعاف ونصف المبلغ الذي حدده القانون.

وبذلت اللجنة المالية التابعة لمجلس النواب جهوداً حثيثة في كشف تهريب مليارات الدولارات الى خارج البلاد عبر شركات مالية وهمية وصيارفة جدد استنزفوا هذه المليارات من خزينة الدولة ومن قوت الشعب. وتمكن في حينها أحمد الجلبي من جمع الكثير من الوثائق التي أعتمد عليها في كتابة تقرير قدمه الى رئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة. وقد حّمل الجلبي في هذا التقرير مسؤولية تداعيات انهيار البنية المالية للبلاد الى المافيات التي تتحكم بسعر السوق وان أحد أسباب الانهيار الاقتصادي هو اهدار نحو ٣١٢ مليار دولار في المدة الزمنية ٢٠٠٦ – ٢٠١٤.

ويقول الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني في تصريح لصحيفة بغداد بوست ان" ١٥٪ من مبيعات البنك المركزي عبر المزاد تذهب كغسيل اموال".. مبينا ان "اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية تحدثت عن ذلك وكل الاجهزة الحكومية لم تتمكن من ايقاف المزاد وظل مستمرا في استنزاف العملة الصعبة لارتباطه بشخصيات سياسية كبيرة". ويضيف المشهداني ان "معدل الاستيرادات الحقيقية للقطاع الخاص هو ٣٥ مليار دولار سنويا الا ان ما يقوم البنك ببيعه خلال السنة الواحدة عبر المزاد هو ٥٠ مليار دولار".. مشيرا الى ان "الفساد أصبح واضحا حتى لدى الاجهزة الرقابية الا ان قوة ونفوذ الاشخاص المتنفذين بمؤسسات المصارف هي أكبر من المحاسبة وهو مستمر في ذلك على الرغم من تقنينه في السنوات السابقة"[٢].

---

[١] نفس المصدر السابق. ص٨..

[٢] د. عبد الرحمن المشهداني. تصريح لصحيفة بغداد بوست. نفس المصدر السابق. وكذلك تصريح المشهداني لقناة الرشيد الفضائية بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢١.

٢. خروج العملة الصعبة مقابل استيراد بضائع وهمية

في حين يقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي أن "المزاد الذي تم تأسيسه في العام ٢٠٠٤ انشئ بهدف عدم حصول احتكار للدولار من جهة ولشراء الدينار العراقي لتغطية الموازنة ومنع التضخم من جهة اخرى وكانت اداة لضبط سعر الصرف الا ان فرق القيمة بين البيع النقدي والحوالات شكل هامش ربح للمصارف المشتركة في المزاد وعدد محدود من الشركات ما ادى الى تهريب كميات كبيرة من الدولارات" [١]. واكد ان "المزاد أصبح ممرا للربح بدلا من الصيرفة الحقيقية ولخروج الدولار بأذونات استيراد لا تستورد شيئا ولايجري التدقيق حول السلع المشتراة مقابل هذه التحويلات مما شكل ممرا للفاسدين لاخراج اموالهم خارج البلاد بطريقة قانونية وعدم اعتماد الاعتمادات المستندية المتبعة في العالم لتغطية الصفقات التجارية وحيث لاتزال المصارف لحد الان وشركات الصيرفة تتقاسم مغانم المزاد من خلال تحويل العملة الى الخارج بدون حاجة استيرادية وبعناوين شتى ما ادى الى ضياع عشرات المليارات سنويا من العملة الاجنبية المهربة" [٢].

٣. تأسيس مصارف داخل العراق دون تدقيق في هوية مؤسسيها

ومن جانبه يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسناوي ان هناك "مصارف وخاصة الاسلامية منها تم افتتاحها ومنحها رخص بدون اي تدقيق عن امكانياتها وقدرتها المالية".. كاشفا عن "وجود مصارف تم افتتاحها من قبل موظفين يعملون في البنك المركزي او مشاركين فيها". و يضيف الحسناوي ان "هذه المصارف لا تقوم باي عمل ائتماني وانما ينحصر عملها في مزاد العملة وتحويل العملة الصعبة الى خارج البلاد من خلال غسيل الاموال".. داعيا "البنك المركزي والجهات الرقابية الى التدقيق في كيفية حصول هذه المصارف على رخصة التأسيس".

ويقول النائب عن تيار الحكمة علي البديري، ان "الاموال التي هدرت في مزاد العملة طيلة السنوات السابقة تعادل موازنات دول وتكفي لتشغيل عدد كبير من المصانع المتوقفة وتقضي على النسبة الاكبر من البطالة في البلد"، مشيرا الى ان "هنالك بعض الاطراف مهيمنة على القرار وتملك سيطرة على بعض وسائل الاعلام تمنع تسليط الضوء على هذا الملف الخطير". ويضيف البديري أن "بعض المستفيدين من مزاد العملة هم موجودين في مصدر القرار، سواء كان القرار تشريعي ام تنفيذي"، مبينا ان "اي طرف او نائب يفتح موضوع مزاد العملة فانه يتم غلقه وبسرعة عجيبة غريبة". ويشير البديري إلى أن "العملة الصعبة تخرج الى خارج العراق في عمليات غسيل اموال وتهريب للعملة تحت عناوين مختلفة ووصولات وسندات غير صحيحة".. لافتا الى ان "هنالك تخطيط اقليمي وداخلي وتكتيم على ملفات الفساد في مزاد

[١] ضرغام محمد علي، تصريح لقناة السومرية نيوز بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٦،٢٠.
[٢] نفس المصدر السابق.

العملة والمافيات المسيطرة عليه". ويؤكد البديري، اننا "إذا تركنا جميع ملفات الفساد وركزنا على ملفي المنافذ الحدودية ومزاد العملة فإننا سنعيد مبالغ ضخمة جدا لخزينة البلد ونوفر وارد مهم جدا للموازنات المقبلة"[١].

٤. مزاد العملة ملف كبير للفساد

من جانبها تقول عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ندى شاكر جودت، ان "لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ماضية في التحقيق بقضية مزاد العملة".. مبينة ان "لدينا تواصلاً مستمراً مع عدد من الجهات الخاصة في هذا المجال". وتضيف جودت ان "عملية هدر العملة وما يجري في مزاد العملة هو امر لم نسمع به او نراه في جميع بلدان العالم التي تتخذ كافة الاجراءات للحفاظ على عملتها الصعبة من الهدر وتعمل على تقنين الانفاق منها حتى في مجال الاستيراد الى مستويات معقولة".. لافتة الى ان "ما يجري بالعراق هو عبارة عن حالات استيراد وهمية وغيرها من الطرق التي تؤدي يوميا الى هدر ارقام كبيرة من العملة الصعبة دون سبب". وتشير شاكر الى ان "ملف مزاد العملة هو ملف كبير للفساد وقد عملنا على فتح تحقيق فيه، لكن التظاهرات والتركيز على القوانين التي تدعم مطالب الجماهير ومن بينها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص جعلت اجراءات التحقيق تجري بروية".. موضحة ان "من بين المقترحات التي لدينا للحد من الهدر بمزاد العملة هو فرض ضريبة على الاموال الخارجة بنسب معينة بما يخلق ايرادات للدولة وتجعل الامور تجري بشكل صحيح". وتؤكد جودت، ان "هذا المقترح لاقى ترحيبا واسعا من قبل الهيئة العامة للضرائب وقد توصلنا الى صيغة شبه نهائية وهي بحاجة الى تنضيج بغية طرحها بشكل رسمي".. مشددة على المضي "في الاجراءات للحفاظ على العملة الصعبة من الهدر والفساد ولدينا تنسيق وتعاون مع الجانب الصيرفي والبنك المركزي وهيئة الضرائب بهذا الشأن"[٢].

اما الباحثة شذى خليل فتقول "ان مزاد بيع الدولار قانون شرعه وامر به الحاكم المدني للعراق سابقا بول برايمر في العام ٢٠٠٤ وهو المزاد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط ويعد من أكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية اذ يشوّه السياسة العامة ويهدم الاقتصاد وقد استمر هذا المزاد بعمله حتى الآن واستغل من قبل أصحاب النفوذ والمسؤولين البارزين في العملية السياسية المرتبطين بإيران في تهريب أموال العراق وغسيل الأموال وتدويرها لصالح الاقتصاد الإيراني في تمويل الارهاب ومواجهة العقوبات الاميركية ولمصالحهم الخاصة. وتضيف انه بحسب تحقيق لجان مجلس النواب العراقي والتقارير الدولية فقد تم هدر ونهب مبلغ بحدود ٣١٢ مليار دولار على مر السنوات الماضية وهي عائدات للنفط ضخها البنك المركزي

---

[١] علي البديري، تصريح لقناة السومرية نيوز بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٦.

[٢] سناء عبد القادر مصطفى، الاقتصاد السياسي لمزاد العملة في العراق أحد أسباب انتفاضة تشرين السلمية، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٩/١٢/١٧

العراقي إلى الاسواق وتم تحويل معظمها إلى الخارج .. موضحة ان هذا رقم يعد كبيرا جدا في دولة تعاني أزمة اقتصادية خانقة وصل الحال في دولة "الثروات" الاستدانة من صندوق النقد الدولي لتغطية نفقاتها!" [١].

يشار الى ان البنك المركزي العراقي يقوم ببيع الدولار الى المصارف الاهلية وشركات التحويل المالي عبر المزاد الذي يجريه يوميا وبمقدار ١٥٠ مليون دولار والتي ترتفع هذه الارقام او تنخفض حسب الطلب من قبل هذه المصارف مما يؤثر بشكل او بآخر على احتياطي البنك المركزي العراقي والذي تاثر بشكل ملحوظ بالآونة الاخيرة نتيجة عدم التكافؤ بين ما يحصل عليه من الدولار وما بين عملية البيع عبر المزاد.

ويذكر أن وتيرة الاتهامات تصاعدت بشأن عمليات تهريب العملة التي ألقت بظلالها على أسعار بيع الدولار في الأسواق المحلية وأدت إلى زيادة سعر صرفه قبل اشهر في حين طالب نواب بضرورة أن تبادر الحكومة إلى إيقاف عمليات بيع العملة في مزادات البنك المركزي، أكد آخرون أن العراق يخسر أموالاً طائلة جراء تهريبها يومياً إلى خارج الحدود.

المبحث السادس – الفساد في المنافذ الحدودية العراقية

يمتلك العراق ثلاثة أنواع من المنافذ الحدودية، وهي البرية والبحرية والجوية، إذ يؤكد الخبير في الشأن الاقتصادي "هيثم محمد" في حديثه لوكالة "يقين" على أن للعراق ٢٤ منفذا حدوديا بريا وبحريا مع الدول الست المجاورة له، وهي كل من السعودية والكويت والأردن وسوريا وتركيا وإيران، مشيرا إلى أن معظم هذه المنافذ مسيطر عليها من قبل الميليشيات المسلحة والمتنفذين من قادة الأحزاب السياسية في واحد من أخطر ملفات الفساد في البلاد، بحسبه.

ويعدد محمد المنافذ الحدودية العراقية، وهي كل من منفذ مطار بغداد الدولي ومطار النجف ومطار الناصرية والبصرة ومنفذ الشالجية والشيب وسفوان والزبير والخور، إضافة إلى منفذ ميناء المعقل وأم قصر الشمالي وأم قصر الجنوبي والشلامجة وزرباطية والمنذرية ومندلي وميناء أم فلوس وطريبيل وربيعة والقائم والوليد ومنفذ المنطقة الحرة (عويريج) [٢] . ويشير محمد إلى أن هذه المنافذ هي تلك التي تخضع لسلطة الحكومة الاتحادية يضاف لها منفذ مطار الموصل الدولي المتوقف عن العمل فضلا عن منافذ كردستان العراق. هذا وتخضع جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية قانونا لهيئة المنافذ الحدودية وتتولى مسؤولية استحصال الجمارك فيها كل من هيئتي الضرائب والجمارك التابعتين للحكومة.

---

[١] نفس المصدر السابق.

[٢] هيثم محمد. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد "وائل عبد الحسين" في حديثه لوكالة "يقين" إن المنافذ الحدودية في جميع بلدان العالم تعد منافذ سيادية تتحكم فيها الدولة بالكامل، ولا مجال لتدخل أي شركات استثمارية أو أحزاب في السيطرة عليها، إلا أن العراق ومنذ العام ٢٠٠٣ شهد انقلابا في الوضع الطبيعي الذي ينبغي أن تكون عليه المنافذ الحدودية بأنواعها من مسؤولية الحكومة حصرا. ويخسر العراق يخسر ما يقرب من ٨ مليارات دولار جراء الانفلات في السيطرة على المنافذ الحدودية، لافتا إلى أنه ومن خلال دراسة أعدها عبد الحسين مع مجموعة من طلابه، فإنها كشفت أنه وفي حال سيطرة العراق على منافذه الحدودية وإغلاق المنافذ غير الرسمية فيه، فإن واردات هذه المنافذ يمكن أن ترفد العراق بنحو ١٥ مليار دولار سنويا – كحد أدنى –، باستثناء واردات منافذ شمال البلاد- كردستان-، خاصة أن العراق يعتمد على الاستيراد في جميع مفاصله الاقتصادية [١] . ويختتم عبد الحسين حديثه بالتأكيد على أن عملية السيطرة على المنافذ تحتاج لإرادة حكومية قوية وقوات أمنية غير ملوثة بالفساد، وبغير ذلك فإن الوضع القائم سيستمر. ولا يكاد يوجد منفذ حدودي في العراق إلا وهناك توغل لميليشيات مسلحة أو حزب سياسي فيه، بهذه الكلمات يصف مصدر أمني رفيع المستوى في وزارة الداخلية الوضع في المنافذ الحدودية العراقية.

ويكشف المصدر لـ "وكالة يقين" أن المنافذ الحدودية التي تنشط فيها الميليشيات والأحزاب تقع غالبيتها في الجانب الشرقي من العراق كحدود مع الجمهورية الإيرانية، إضافة إلى المنافذ البحرية بأكملها ومنفذ حدودي آخر بمحافظة الأنبار. ويؤكد المصدر على أن الأحزاب تسيطر على المنافذ منذ أكثر من ١٦ سنة ، إلا أن السيطرة الفعلية على المنافذ من قبل الميليشيات بدأت بالتسارع منذ العام ٢٠١٤ . ولهذا فإن ملف المنافذ الحدودية العراقية يعد من أكبر أبواب الفساد في البلاد وأوسعها، وأن هناك سيطرة واضحة للمسلحين على المنافذ الحدودية من شمال العراق إلى جنوبه. وهناك منافذ تدخل البضائع منها دون تأشيرة جمركية ومن دون فحص لسيارات النقل فضلا عن عدم معرفة مسؤولي المنافذ بنوع المواد أو البضائع الداخلة للبلاد والتي تتخللها كميات كبيرة من المخدرات في كثير من الأحيان. وهذه كلها تسيطر على المنافذ البحرية والبرية الممتدة من خانقين في ديالى وحتى جنوب الحدود الإدارية لمحافظة البصرة جنوبا. وتسيطر الميليشيات كذلك بشكل كبير على منفذ القائم الحدودي، ولديها منفذان آخران غير رسميان مع سوريا يتمثلان بما بات يعرف عراقيا بمنفذ (السكك البرية) مع سوريا، إضافة إلى منفذ (السنجك) الذي يمتد عبر المهر ويصل إلى منطقة الباغوز السورية. وبطرق ملتوية وشركات وهمية وأخرى مسجلة تستخدمها الفصائل المسلحة والأحزاب من أجل تيسير سيطرتها على الموانئ العراقية جنوب البلاد، يسيطرون على المنافذ البحرية وأرصفتها.

[١] وائل عبد الحسين. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

ويضيف منتظر البدري في حديثه لوكالة "يقين" أن هذه السيطرة تتم من خلال تأسيسهم لشركات تجارية وأخرى مختصة بالاستيراد والتصدير كواجهة لها، إذ تحكم كل ميليشيا أو حزب سيطرتها على مجموعة من الأرصفة، كما أن لكل فصيل أو حزب تخصص معين في التهريب وإدخال الممنوعات أو البضائع غير المرخصة كالمنتجات الزراعية والسيارات وقطع غيارها فضلا عن التهرب الجمركي من خلال التلاعب بكميات البضائع المستوردة وأنواعها. ويضيف البدري بأن هيئتا الجمارك والضرائب وجهاز السيطرة والتقييس النوعي يشوبها الكثير من الفساد، إذ أن هذه الميليشيات والأحزاب أخضعت غالبية العاملين في هذه المؤسسات لسلطتها من خلال إغرائهم بالمال أو تهديدهم بالتصفية في حال لم يمتثلوا لطلباتها، بحسب قوله، وأن الذي يدخل خزينة الدولة من واردات المنافذ الحدودية هو ٢٠٪ أما ال ٨٠٪ من الواردات تسيطر عليها الأحزاب والفصائل التابعة لها في المعابر الحدودية. ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من منع عمليات تهريب السلاح والنفط والمخدرات وكذلك الاعتداء على موظفي منفذ زرباطية يشي بأن هذه الفصائل المسلحة لن تتوانى عن فعل أي شيء في سبيل الحفاظ على مصالحها في تلك المنافذ [١].

كما أشار حسن العبيدي إلى مشكلة أخرى تتعلق بالمنافذ الحدودية وتعد أكثر خطورة من السيطرة على المنافذ الرسمية، إذ يكشف العبيدي في حديثه لوكالة "يقين" عن أن هناك ما يقرب من ١٠ منافذ حدودية غير رسمية على طول الحدود العراقية الإيرانية، وأن ٤ منها تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة كردستان، مشيرا إلى أن الخط الحيوي البري للفصائل المسلحة يمتد من محافظة ديالى وحتى محافظة ميسان جنوبا، فضلا عن منفذين غير رسميين خاضعين لسيطرة ميليشيا حزب الله على الحدود العراقية. ويرى العبيدي أن لا سبيل للسيطرة على المنافذ الحدودية العراقية إلا بتحجيم الفصائل المسلحة والحد من قدراتها في الداخل قبل الحدود، إذ ليس من المعقول أن تستمر هذه الفصائل في سيطرتها وفتحها لمنافذ حدودية جديدة في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لإحكام سيطرتها على الحدود [٢].

تشير الأرقام التي تصدر عن المسؤولين وبعض النواب إلى أن الفساد في المنافذ الحدودية يكلف العراق مليارات الدولارات سنويا، ويكشف الخبير الاقتصادي والأستاذ في الجامعة العراقية "عبد الرحمن المشهداني" في حديثه لوكالة "يقين" أن للعراق أكثر من ٢٢ منفذا حدوديا بريا وبحريا وجويا، إلا أن هذه المنافذ لا ترفد الدولة بإيرادات مالية كبيرة يمكن لها أن تغطي جزء لا بأس به من موازنة البلاد.

وبحسب المشهداني الذي تحدث لوكالة "يقين" فإنه وطيلة السنوات السابقة لم تتجاوز قيمة الإيرادات المالية من المنافذ الحدودية ربع الواردات المفترضة، كاشفا عن أنه وبعملية حسابية بسيطة، فإن الأموال

---

[١] منتظر البدري. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.
[٢] حسن العبيدي. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

المسروقة والمهدورة جراء انفلات أوضاع المنافذ الحدودية تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليار دولار منذ العام ٢٠٠٣ [١]. أما النائب عن اللجنة المالية البرلمانية "أحمد الصفار" فأشار صراحة في حديثه لوكالة "يقين" إلى أن ما يدخل لخزينة الدولة من واردات المنافذ الحدودية لا يتعدى الـ ٢٠٪ في الوقت الذي تنتفع به الأحزاب والفصائل المسلحة المتنفذة في المعابر من تلك الأموال [٢].

كما أكد الصفار على أن المنافذ الحدودية تعد واحدة من أهم روافد الموازنة في حال سيطرة الدولة عليها، وأن أولى خطوات الإصلاح المالي في البلاد تكمن في السيطرة على هذه المنافذ وإغلاق غير الرسمية منها حسب قوله.

ونخلص من خلال ما تقدم آنفا اننا لم نستوفي جميع فرضيات البحث من حيث:

١. أن المؤسسات المالية والاقتصادية في العراق لم تحقق كافة **متطلبات الاصلاح الاقتصادي بما فيها ثبات سعر صرف** الدينار **العراقي** حتى تتحقق رفاهية المواطن العراقي وأنماء تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من ١١٣٠ الى ١٥٠٠. ولا زالت مشكلة مزاد العملة تؤرق نوم العراقيين بشكل عام والاقتصاديين والسياسيين بشكل خاص.

٢. أن الخطط والبرامج الاقتصادية التي وضعت من قبل وزارة التخطيط العراقية لم تنفذ بالشكل المطلوب حتى تتحقق الاهداف التي وضعت هذه الخطط والبرامج الاقتصادية التنموية من أجلها ألا وهي رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي. ولم نعرف نتائج الخطة الاقتصادية للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢. وأنما حلت محلها الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي ومشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

٣. لازال نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني ليست على مستوى جيد بحيث يخدم متطلبات الاصلاح الاقتصادي وكذلك لازالت البيروقراطية الإدارية والتداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة تقف حجر عثرة أمام تقدم الاقتصاد العراقي.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

نوصي باتخاذ الخطوات التالية من أجل انقاذ الاقتصاد الوطني العراقي حتى لا يقع في الهاوية:

[١] عبد الرحمن المشهداني. نفس المصدر السابق. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

[٢] أحمد الصفار. نفس المصدر السابق. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

١. انشاء صندوق سيادي لاستثمار عوائد ومداخيل بيع النفط العراقي مع تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد العراقي وخصوصا الصناعة والزراعة والبني التحتية بمساهمة القطاع العام والخاص والمختلط .
٢. اتخاذ قرار من قبل البنك المركزي العراقي بأن لا يزيد معدل التضخم في العراق عن ٢,٥ % سنويا
٣. تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي
٤. سيطرة الدولة عما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها تطور الاقتصاد الوطني العراقي.
٥. ادخال نظام الحكومة الالكترونية في جميع مجالات ادارة الاقتصاد الوطني.
٦. ادخال نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني والتي هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة.
٧. محاربة الفساد بجميع أنواعه المستشري في جميع دوائر الدولة وفي كافة المستويات وفي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي والقضاء عليه ، لأنه يشكل حجر عثرة أمام تقدم هذه القطاعات.
٨. السيطرة على جميع المنافذ الحدودية في العراق من قبل الهيئات المختصة سيطرة تامة وبدون ذلك لا يتمكن العراق من التقدم خطوة واحدة في طريق الاصلاح الاقتصادي والاداري.
٩. القضاء على ظاهرة تهريب رؤوس الاموال العراقية الى خارج العراق والتي تستثمر في البنوك العربية والاجنبية، إذ تعتبر هذه الخطوة من الخطوات المهمة في الاصلاح النقدي وثبات سعر صرف الدينار العراقي.
١٠. تفعيل عمل البنك المركزي العراقي ليكون بحق بنك البنوك وكذلك تفعيل عمل ديوان الرقابة المالية.
١١. تفعيل عمل الجهاز المركزي للأسعار التابع لوزارة التخطيط العراقية ، حتى يأخذ دوره في مراقبة الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي
١٢. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (COSQC) حتى يأخذ دوره في مراقبة نوعية وصلاحية المنتجات في القطاعين العام والخاص ، وهو وكالة تابعة للحكومة العراقية تعمل على تعزيز التقييس ومراقبة الجودة وينتمي إلى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي .

مراجع كتابة البحث:

١. انظر اطروحتنا للدكتوراه باللغة الروسية الموسومة " Промышленность Растительных Масел Ирака и Экономичех Проблеми её Развия. (المشاكل الاقتصادية لتطوير صناعة الزيوت النباتية في العراق صفحات ١٤-١٥)-(معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم الأوكرانية - الاتحاد السوفيتي ، ١٩٨١).

٢. ملخص اطروحة الدكتوراه الذي ترجمته من اللغة الروسية الى اللغة العربية المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٠٨.

٣. Made for mind

٤. سوسن جبار عودة، الإصلاح الاقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، فرع المنطقة الغربية بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة. ٢٠١٣/١١/٧

٥. العراق - المؤشرات الاقتصادية. National Statistics .World Bank. ٢٠٢٢

٦. وزارة التخطيط العراقية، "تجربة الصندوق الاجتماعي"، ٢٠٢١

٧. attaqa.net

٨. www. Norges Bank. Investment Management.no. Oslo. 2022

٩. انظر بحثنا : تجربة مملكة النرويج في الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف وإمكانية استفادة العراق منها. جامعة التنمية البشرية ، مديرية ضمان الجودة. السليمانية -العراق. المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر يومي ١١-١٢ حزيران ٢٠٢٢.

١٠. attaqa.net

١١. المصدر: معهد صندوق الثروة السيادية :SWFI. CNNبالعربية

١٢. مبادئ تسويق الخدمات، أدريان بالمر، ترجمة بهاء شاهين وآخرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩

١٣. انظر بحثنا: دور الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في رفع فاعلية إدارة المشاريع الإنتاجية (مع التركيز على تجربة الأردن). الحوار المتمدن ٢٠١٣/٨/١١. وكذلك:

١٤. "The Influence of e-business development in productive project management, Case study: The Hashemite Kingdom of Jordan" Zarqa University, Faculty of Economics and administrative sciences, The Ninth International Conference, 24-24 April 2013 (17 pp.)

١٥. حامد عبد الحسين الجبوري، واقع الحكومة الالكترونية في العراق. ٢٠١٩/٣/١٧.

١٦. جريدة الأمة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥.

١٧. سمير النصيري . اتحاد المصارف العربية . البنك المركزي العراقي: سياسة نقدية تدعم التنمية الشاملة. الدراسات والأبحاث والتقارير. العدد ٤٣٥.

١٨. هيثم محمد . وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥

١٩. . وائل عبد الحسين . وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

٢٠. منتظر البدري. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

٢١. حسن العبيدي. وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

٢٢. عبد الرحمن المشهداني. نفس المصدر السابق. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

٢٣. أحمد الصفار . نفس المصدر السابق. ٢٠٢٠/٨/٢٥ .

٢٤. المؤشرات الاقتصادية للعراق (Trading Economics 2022).

٢٥. منظمة اليونيسف العراق، البنك الدولي، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية ووزارة التخطيط في العراق، تموز/يوليو ٢٠٢٠.

٢٦. وزارة التخطيط العراقية، "تجربة الصندوق الاجتماعي" ، ٢٠٢١ .

٢٧. إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق في الفترة بين العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٢٨. سناء عبد القادر مصطفى، الاقتصاد السياسي لمزاد العملة في العراق أحد أسباب انتفاضة تشرين السلمية، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٩/١٢/١٧

٢٩. وائل عبد الحسين . وكالة يقين للأنباء. كيف تسيطر الميليشيات على المنافذ الحدودية. ٢٠٢٠/٨/٢٥.

٣٠. ضرغام محمد علي، تصريح لقناة السومرية نيوز بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٦.